

راس المال المدفوع 25000000 د.ك

### مزااد بيع السيارات

مزااد رقم 2 تاريخ 04/05/2026

نوع السيارة	صنف السيارة	رقم اللوحة	رقم الشاصي	الطراز	اللون	نوع التعويض	نوع الملكية
اودي	-	70/56756	901286	2023	اسود	شامل	تسقيط

الرقم بالكشف	رقم التعويض	اسم المشتري	المبلغ الاحمالي
17	COD26010217	محمد عادل التميمي	8800

### اقرار وتعهد

أنا الموقع ادناه **محمد عادل التميمي** الرقم المدني ( 286081001676 ) اقر وأعترف بأنني اشترت من شركة الخليج للتأمين واعادة التأمين حطام المركبة الموصوفة أعلاه مقابل مبلغ 8800 دفع بالكامل.

**باع و اسقط و تنازل الطرف الأول لمملكته و كافة حقوقه الخاصة بحطام السيارة المشار اليها أعلاه للطرف الثاني بعد ان اقر لطرفان باهليتهما للبيع و الشراء , يقر المشتري بانه عاين السيارة المعاينة النافية للجهالة و قبلها بحالتها و بالثمن الموضح و بموجب لشروط المرفق بعقد البيع .**

**علما بانه لن يتم ارجاع مقدم القيمة المدفوع في حال عدم إتمام الشراء , كما لن يتم إعادة قيمة المركبة حال عدم قيام المشتري بتحويل الحطام السيارة باسمه في إدارة المرور .**

الممثل القانوني  
(شركة الخليج للتأمين واعادة التأمين):

توقيع المشتري:

علما بانه لن يتم ارجاع مقدم القيمة المدفوعه في حالة عدم اتمام الشراء . كما لن إعادة قيمة المركبة ف حال عدم قيام المشتري بتحويل حطام السيارة باسمه في ادارة المرور

## عقد بيع مركبة بحالتها ( حطام )

بناء على محضر المزاد المرفق بالعقد تم الاتفاق بين الطرفين بموجب هذا العقد على ان يقوم الطرف الثاني بشراء حطام المركبة وفقا للشروط الاتية -

البند الأول :-

يكون التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد

البند الثاني :-

اتفق الطرفان على ان حطام المركبة : هو المركبة المباعة سواء كانت هالكة جزئيا او كليا , و ان اخفاق المشتري في اصلاح المركبة الهالكة جزئيا و عدم قبول تحويلها من قبل إدارة الفحص الفني خلال 60 يوما لملكية المشتري يخول الطرف الأول اسقاط لوحات السيارة لتكون في حيازة المشتري باعتبارها حطام هالك كليا .

البند الثالث :-

جميع مصروفات و رسوم تسقيط او نقل ترخيص السيارة المباعة يتحملها المشتري وحده و يتولى بنفسه او بواسطة من يوكله عنه إتمام الإجراءات اللازمة دون الرجوع على البائع في ذلك , و في حال عدم إتمام إجراءات تحويل الملكية باسمه يكون ملزما بسداد كافة مصاريف و الرسوم المترتبة على ذلك و يحق للشركة الرجوع عليه بالمطالبة بكل ما تحمته من مصاريف نتيجة عدم تخاذه الإجراءات اللازمة خلال المدة المتفق عليها بالعقد .

البند الرابع :-

يلتزم الطرف الثاني بسداد كامل ثمن الحطام موضوع العقد و تحويل ملكيته باسمه بعد اجراء الفحص الفني اللازم لها بإدارة المرور المختصة و اجراء الإصلاحات و معالجة التليفيات اللازمة و تجهيزها لتكون صالحة لاجراء الفحص الفني المطلوب خلال 60 يوما من تاريخ الشراء و في حال عدم التزامه بذلك يحتفظ بحطام المركبة مع تحمله غرامة تاخيرية تقدر بقيمة 100 د.ك . أسبوعيا لحين إتمام اجراء اسقاط اللوحات طبقا للالية المذكورة بموجب البند الثاني .

البند الخامس :-

يتعهد المشتري بسحب حطام السيارة موضوع العقد خارج كراج الشركة خلال أربعة أيام من تاريخ الشراء و في حال تخلفه عن ذلك لاي سبب كان فان ذلك يعد تفويضا للشركة بالتصرف بحطام السيارة و إعادة عرض بيعها عن طريق المزايمة المتبعة لديها و قبول المشتري باستلام الثمن الذي سيعاد بيع السيارة به في حال سبق سداده لكامل المبلغ مهما قل مقداره , و يتحمل الخسارة كاملة او فرق السعر في حال بيع المركبة بقيمة اقل مع التزامه بدفع أجور أرضية الكراج و الحراسة بواقع عشرة دينار يوميا على ان يتم خصم هذه المبالغ من المبالغ المسددة منه دون الرجوع اليه .

البند السادس :-

يتعهد الطرف الثاني بتحملة المسؤولية الكاملة عن الاضرار التي تقع من السيارة او عليها و بعدم مسؤولية الطرف الأول " الشركة البائعة " عن أي ادعاء بحق للغير يتعلق بالسيارة موضوع العقد سواء كانت المطالبة تستند لحق ناشئ عن القانون او عن عقد بيع او مسؤوليه تقصيره او أي سبب اخر و ذلك من تاريخ استلام الطرف الثاني لها .

البند السابع :-

يقر الطرف الثاني بان للطرف الأول الحق بالاحتفاظ بلوحات السيارة المباعة طوال الفترة السابقة على تحويل الملكية , و ان في حال استلامه اللوحات لغرض اجراء مقايسة جديدة دون تجاوز إجراءات الفحص الفني بنجاح فانه ملتزم بإعادة اللوحات للبائع لتسقيطها , و ان اللوحات مسلمه له على سبيل الأمانة , و انه في خلال تلك الفترة مسؤول عنها مسؤولية كاملة و في حال مخالفته لذلك و لما تم الاتفاق عليه فانه يكون خائنا للامانة و يتحمل كافة الاثار القانونية المترتبة على ذلك .

البند الثامن :-

تتم جميع المخاطبات و المراسلات وفقا للعنوان المختار و هو ..... او عن طريق البريد الالكتروني التالي : ..... و يلتزم الطرف الثاني بإبلاغ الطرف الأول حال تغيير العنوان .

البند التاسع :-

حرر هذا العقد من نسختين أصليتين بيد كل طرف نسخة منه للعمل بموجبها على ما جاء به , و اثباتا لذلك وقع الطرفان على العقد الذي ادخل حيز التنفيذ بدءا من التاريخ الوارد بصدوره .

البند العاشر :-

القانون المدني الكويتي هو القانون واجب التطبيق في حال وجود ثمة نزاع يخص تطبيق هذا العقد او تفسيره .